تحرك عاجل

بعد أربعة أعوامٍ ولا يزال شوكان رهن الاحتجاز

أرجأت محكمة جنايات القاهرة، في 12 أغسطس/آب 2017، جلسة الاستماع في محاكمة محمود أبو زيد للمرة الخامسة والثلاثين، إلى 19 أغسطس/آب 2017. واليوم، يمضي محمود أبو زيد عامه الرابع رهن الاعتقال؛ حيث لا يزال المصور الصحفي المصري، الذي يُعرف أيضًا بـ"شوكان"، في السجن منذ أربعة أعوام. وهو يعتبر سجين رأي.

في 12 أغسطس/آب 2017، أرجأت محكمة جنايات القاهرة جلسة محاكمة **محمود أبو زيد**، للمرة الخامسة والثلاثين، إلى 19 أغسطس/آب 2017. واعتقلت الشرطة المصرية المصور الصحفي في 14 أغسطس/آب 2013، بينما كان يغطي عملية قمع اعتصام رابعة؛ فظلت السلطات المصرية محتجزة محمود أبو زيد منذ أربعة أعوام. ويجري احتجازه بمجمع سجون طرة بالقاهرة، منذ ديسمبر/كانون الأول 2013.

وأبلغت أسرة محمود أبو زيد منظمة العفو الدولية بأنه أُصيب بالتهاب الكبد الوبائي "سي"، قبل اعتقاله، في 14 أغسطس/أب 2013؛ وأن حالته الصحية آخذة في التدهور. بيد أن النائب العام قدم لمحكمة جنايات القاهرة، في 20 مايو/أيار 2017، تقرير "مصلحة الطب الشرعي" بشأن الحالة الصحية لشوكان. ويدعي التقرير أن محمود أبو زيد لا يعاني أي مرض، وأن حالته الصحية "على أكثر مما يرام". وفي الجلسة ذاتها، أمر القاضي بإجراء تحقيق بشأن المزاعم التي أدلى بها بعض المعتقلين، من بينهم محمود أبو زيد، حول سوء معاملة إدارة السجن لهم، من خلال حرمانهم من الدواء، وأدوات النظافة بالإضافة إلى الاعتداء عليهم بدنيًا.

إن المصور الصحفي، البالغ من العمر 29 عامًا، متهمٌ بارتكاب جرائم، وتجري محاكمته في محاكمة جماعية إلى جانب 738 آخرين، من بينهم عدد من كبار قيادات جماعة "الإخوان المسلمين"؛ حيث وجه النائب العام إليه تسع تهمٍ، شملت القتل العمد، مما قد يُعرضه لعقوبة الإعدام، حال إدانته. ولم تتقدم

النيابة، حتى الآن، بأدلة كافية تُثبِت مسؤولية محمود أبو زيد عن الجرائم المُتهم بارتكابها. وتعتبر منظمة العفو الدولية محمود أبو زيد سجينًا للرأي.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو بالإنجليزية أو بلغة بلدكم، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات المصرية على العمل على إسقاط كافة التهم الموجهة إلى محمود أبو زيد، وعلى الإفراج عنه على الفور وبدون شرط أو قيد، نظرًا لأنه سجينٌ للرأي لم يُعتقل إلا لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير؛
- دعوة السلطات إلى حماية محمود أبو زيد من التعرض للتعذيب أو غير ذلك من سوء المعاملة، طيل وجوده رهن الاحتجاز؛
- دعوة السلطات إلى الأمر بإجراء تحقيقٍ يتسم بالاستقلالية والحياد حول مزاعم تعرضه للتعذيب وغير ذلك من سوء المعاملة داخل الحجز، وإحضار من تَثبُت مسؤوليتهم عن تلك الأفعال إلى ساحة العدالة في محاكماتٍ عادلة، دون اللجوء إلى تطبيق عقوبة الإعدام.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 25 سبتمبر/أيلول 2017 إلى الجهات التالية:

رئيس الجمهورية
فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي
ديوان رئيس الجمهورية
قصر الاتحادية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
رقم الفاكس: 1441 2391 202+
البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg
تويتر: @AlsisiOfficial

وزير الداخلية
معالي الوزير مجدي عبد الغفار
وزارة الداخلية
التجمع الخامس، القاهرة الجديدة
مصر

فاكس: 5529 2794 202+

البريد الإلكتروني: center@moi.gov.eg

تويتر: @moiegy

وتُرسل نسخٍ إلى:

نائبة مساعد وزير الخارجية لشئون حقوق الإنسان

ليلى بهاء الدين

وزارة الخارجية

كورنيش النيل، القاهرة،

جمهورية مصر العربية

فاكس: 9713 2574 202+

البريد الإلكتروني: Contact.Us@mfa.gov.eg

تويتر: @MfaEgypt

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث الثاني عشر للتحرك العاجل رقم: UA 243/14. لمزيد من المعلومات، أنظر:
https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/5420/2017/ar/

تحرك عاجل

بعد أربعة أعوامٍ ولا يزال شوكان رهن الاحتجاز

معلومات إضافية

كان محمود أبو زيد جزءً من حملة "اكتب من أجل الحقوق" التي أطلقتها منظمة العفو الدولية في ديسمبر/كانون الأول 2016، حيث قام أشخاص في كافة أرجاء العالم بكتابة رسائل تضامنية ومناشدات إلى الحكومة. كما دعا ما لا يقل عن 445,590 شخصًا في كافة أنحاء العالم إلى الإفراج عن شوكان. ومن المحتمل ازدياد هذه الأرقام، كجزءٍ من الحملة.

اعتقلت قوات الشرطة شوكان، الذي يعمل مصورًا صحفيًا حرًا، في 14 أغسطس/آب 2013، بينما كان يؤدي عملاً صحفياً كلَفته به وكالة "ديموتكس" للتصوير الصحفي التي يقع مقرها بلندن. كما اعتُقل أيضًا صحفيان أجنبيان آخران معه، إلا أنه أُفرج عنهما في اليوم ذاته. وقد أبلغت وكالة "ديموتكس" النيابة العامة بأن محمود أبو زيد كان في عمل بتكليفٍ منها، إلا أن السلطات المصرية ظلت تحتجزه.

وأعلم محمود أبو زيد منظمة العفو الدولية بأن ضباطًا من الشرطة والجيش قاموا بالاعتداء عليه بالضرب في اليوم الأول من احتجازه، وكذلك في 17 أغسطس/آب 2013، حين نُقل من زنزانة مكتظة في أحد أقسام الشرطة بالقاهرة، إلى سجن أبو زعبل بالعاصمة. وجاء في رسالة كتبها محمود أبو زيد، ونشرتها منظمة العفو الدولية في 5 إبريل/نيسان 2015، أن الضباط انهالوا عليه لكمًا وركلاً وضربًا بالهراوات. كما احتجزوه في شاحنة متوقفة لمدة ثماني ساعات، على الرغم من أن درجة حرارة بلغت أكثر من 30 درجة مئوية، دون طعام أو ماء أو هواء نقي، وذلك عند نقله إلى سجن أبو زعبل. ووصف محمود أبو زيد، في الرسالة، احتجازه إلى أجل غير مسمى بأنه أمرٌ "لا يحتمله نفسيًا". انظر البيان الصحفي الذي أصدرته منظمة العفو الدولية، في 5 إبريل/نيسان 2015: "600 يومٍ في السجن والتهمة التقاط صور: حكاية مروِّعة من زنزانة في سجن طرة بمصر".

https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2015/04/600-days-in-jail-for-)

/taking-pictures). ونُقل شوكان إلى مجمع سجون طرة بالقاهرة في ديسمبر/كانون الأول 2013، حيث لا يزال محتجزًا.

واتسمت إجراءات المحاكمة بحق شوكان بالجور؛ حيث منعت السلطات المصرية محاميه مرارًا وتكرارًا من الاطلاع على الوثائق الأساسية المتعلقة بالقضية، بما في تلك الوثائق بقائمة التُهم المنسوبة إليه، قبل محاكمته؛ مما عسَّر عليهم إعداد الدفاع عنه. فإن المحاكمات الجماعية تجعل ضمان الحق في المحاكمة العادلة لكلٍ من متهمين أمرًا صعبًا. كما أن السلطات المصرية استخدمت المحاكمات الجماعية للنيْل من هؤلاء الذين تربطهم صلة بجماعات المعارضة، حيث يواجه كثيرون ممن يمثلون للمحاكمة تُهمًا ملفقة دون إثبات المسؤولية الجنائية الفردية لكل متهمٍ على حدة.

أصدر "الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي" التابع لـ"مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة"، في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2016، رأيًا، دعا فيه السلطات المصرية إلى أن "تُفرج فورًا" عن "شوكان"، وإلى أن تمنحه "حقًا نافذًا بالحصول على التعويض". واعتبر "الفريق العامل" أن اعتقال "شوكان" وحرمانه من حريته عملاً تعسفيًا وانتهاكًا للحقوق والحريات التي يكفُلها "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" و"العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".

إن مصر دولة طرف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، الذي تنص المادة 9 منه على حظر الاعتقال التعسفي. وتكفُل المادة 19 من "العهد الدولي" الحق في حرية التعبير–وهو الحق في التماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها للآخرين. كما تكفُل المادة 14 حق كل فرد في أن تُنظر قضيته بصورة منصفة وعلنية أمام محكمة مختصة تتسم بالاستقلالية والحياد، بحكم القانون. وتكفُل المادة ذاتها حق كل فرد يواجه تهمًا جنائية في إعلامه على الفور بطبيعة التهم الموجهة إليه وأسبابها، والحق في توفير ما يكفيه من الوقت والتسهيلات لإعداد دفاعه، والحق في محاكمته حضوريًا، والحق في مناقشة شهود الإثبات بنفسه أو بواسطة غيره.

الاسم: محمود أبو زيد ("شوكان")

النوع: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 243/14 رقم الوثيقة: MDE 12/6903/2017 مصر بتاريخ: 14 أغسطس/آب 2017